

مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى

فالنكاح بحاله أو زوج غيرها وقف الأمر على انقضاء العدة وإن سبقتة وقف على الانقضاء سواء كانت كتابية أو غيرها كل ذلك إن دخل بها فصل وإن أسلم كافر وتحتة أكثر من أربع نسوة بعقد أو لا فأسلمن كلهن في عدتهن أو كن كتابيات أو كان بعضهن كتابيات وبعضهن غيرهن فأسلمن في عدتهن لم يكن له إمساكن كلهن بغير خلاف اختار ولو كان محرماً أربعاً منهن ولو من ميتات لأن الاختيار استدامة للنكاح وتعيين للمنكوحه فصح من المحرم بخلاف ابتداء النكاح والاعتبار في الاختيار بوقت ثبوته فلذلك صح أن يختار من الميتات لأنهن كن أحياء وقته إن كان الزوج مكلفاً وإلا يكن مكلفاً وقف الأمر حتى يكلف فيختار منهن لأن غير المكلف لا حكم لقوله وليس لوليه الاختيار له لأن ذلك يرجع إلى الشهوة فلا تدخله الولاية وسواء تزوجهن بعقد أو عقود وسواء اختار الأوائل أو الأواخر نص لما روى قيس بن الحارث قال أسلمت وتحتي ثمان نسوة فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت له ذلك فقال اختر منهن أربعاً رواه أحمد وأبو داود وعن محمد بن سويد الثقفي أن غيلان بن سلمة أسلم وتحتة عشر نسوة فأسلمن معه فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يختار منهن أربعاً رواه الترمذي ورواه مالك في الموطأ عن الزهري مرسلًا وعليه أي على من أسلم وتحتة أكثر من أربع نسوة ولو غير مكلف